منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

التعاونيات الغذائية والزراعية المحلية واللامركزية للتنمية في لبنان كبديل لنظام غذائي معولم

ريتا شهوان

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

التعاونيات الغذائية والزراعية المحلية واللامركزية للتنمية في لبنان كبديل لنظام غذائي معولم

ورقة سياسات

ريتا شهوان

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تنتشر العلامات التجارية العالمية من المنتوجات الغذائية في الأسواق اللبنانية، وهي تعزز الاقتصادات العالمية بدلًا من الاقتصاد المحلي اللبناني. «لطالما واجه النظام الغذائي في لبنان العديد من التحديات الناجمة عن السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد: الأراضي المزروعة في لبنان تغطي أقل من 25% من مساحة البلاد وهناك حوالي 170 حيازة زراعية ويستخدم 25 في المئة من إنتاجها بشكل أساسي للكفاف أو الاكتفاء الذاتي (...) كذلك هناك اعتماد كبير على السلع المستوردة للاستهلاك: حوالي 80 في المئة من السعرات الحرارية المستهلكة مستوردة»[1] كما تمثل الزراعة وفق البنك الدولي لعام 2020، نسبة 3% من الناتج المحلي. ما يعني الاكتفاء في السوق اللبنانية بالمنتوجات الزراعية المستوردة، وتمثل صناعة الأغذية الزراعية 2.9% من الاقتصاد و38% من القطاع الصناعي وفق المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (ايدال) 2020

لذا لتحويل النظام الغذائي إلى نظام آمن وتامين العدالة الغذائية في لبنان، يقترح المجتمع المدني تعزيز العمل التعاوني الزراعي كجزء من توصيات سياسة عامة لتامين هذه العدالة.[2] إلا أن مشكلة البنية التحتية وهي مشكلة بنيوية في هذه السياسة العامة التي تخص إصلاحات الدولة هي ما يجعل عمل التعاونيات بطيء ووجودهم نادر فهم يشكلون 5% من المزارعين في لبنان[3].

المشكلة إذًا هي افتقار التعاونيات اللبنانية إلى الخبرة والقدرة على منافسة العلامات التجارية الكبرى أو الوكلاء المستوردين ف»تركز التعاونيات جهودها بالدرجة الأولى على تسهيل البيع المباشر للأسواق المحلية، لكن روابط محدودة مع صناعة الأغذية الزراعية، والتي تمثل أقل من 5% من المبيعات التعاونية»، وفق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2020. ما يجعل تأثير التعاونيات في التنمية المحلية محدودًا[4] خصوصًا أن النظام التعاوني ضعيف في لبنان وغير قادر على كسر الاحتكار لصغره، لتتحول التعاونيات إلى مجرد قناة تواصل مع المانحين.[5] فتترك تعاونيات المزارعين (مربي الأبقار، دجاج، أسماك، مزارعي التفاح) والنساء رهينة التجار والاستهلاك في ظل سياسة زراعية للدولة فوضوية غير منظمة، وفق سياسة قطاعية شاملة تعزز دور التعاونيات فيها. ستعالج الورقة البحثية كيفية إعادة تفعيل هذه التعاونيات ليكون لها حصة أكبر في الأسواق (سوق الخضار، سوبرماركت) والقدرة على التعاون (توزيع المنتجات) مع القطاع الخاص بالمقارنة مع النموذج التعاوني الزراعي في إيطاليا. وسنجيب في ورقة السياسات هذه على معالجة مشكلة ضعف التعاونيات وتطوير التعاون مع الصناعات الغذائية والسلسلة الإنتاجية ككل والقيمية للتحول نحو نموذج مستدام يولد دخلًا، محاولين الإجابة على عوائق الوصول إلى هذه النتيجة بدراسة أوضاع 12 تعاونية كنموذج للدراسة، منها ما هو ناجح، ومنها ما يعاني في مفهوم الاستدامة.

كيف تعزز التعاونيات وديمقراطيتها المداخيل وترفع من الإنتاج؟

من المهم الغوص في أثر التعاونيات الغذائية والزراعية المحلية للإضاءة على اللامركزية للتنمية في لبنان كبديل لنظام الغذاء المعولم.

يرتبط نمو القطاع التعاوني بقوة الدولة، والسياسات التنموية واللامركزية الإدارية وفق القانون الحالي المعتمد في لبنان، الذي يركز على المناطق[6]، فتتوزع التعاونيات على المناطق. وهذا له إيجابيات وسلبيات، الربط بين المنطقة وطابعها، وعمل التعاونية ونموها في إطار بلدي ضعيف في لبنان بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية.

تقول المديرة العامة للتعاونيات غلوريا أبي زيد: «حين استلمت مهامي في المديرية اكتشفت أن مساعدات كثيرة وصلت إلى التعاونيات فاقت 800 مليون دولار لكن لم يكن يظهر لها الأثر الإيجابي المتوقع. ثمة أخطاء اقترفت سببها أن بعض من كانوا يطلبون تأسيس تعاونية إنما كان هدفهم الحصول على المال والهبات وليس التعاون»[7] وأضافت: «هناك تعاونيات أخذت مساعدات واختفت. ثمة واجبات على التعاونيات القائمة أسوة بما لها من حقوق. من واجب التعاونيات -المعفية من الضرائب- تقديم محاضر اجتماعاتها إلى المديرية، والتبليغ عن موازنتها، لكن هناك تعاونيات تقصّر بذلك. إنها تعاونيات أخذت ولا تعطي. استفادت ولا تقوم بواجباتها».[8] وكل هذا الفساد جعل المديرية تتشدد في إعطاء الرخص.

مفهوم الديمقراطية، بمعنى الانتخابات التي تجري في الأحزاب السياسية، يختلف في التعاونيات. فهي أقرب إلى توزيع المهام، ومن يدير هذه العملية بشكل مربح اقتصاديًا، مؤمنًا الاستمرارية للمؤسسة، ونشيط، حاضر بشكل دائم، ويتابع، يقوم بالاتصالات، عادة هو من يقع عليه الاختيار، بسبب غياب الالتزام في التعاونيات[9]. وأكدت هذه الأفكار دراسة «منظمة العمل الدولية»، التي في مسحها وجدت الأغلبية أن الديمقراطية، والحوكمة، واستقلالية التعاونية موجودة، حتى مع وجود أموال دول مانحة.[10]

كل التعاونيات التي قابلناها ركزت في فكرة «غياب الالتزام»، كحال تعاونية نبحا الزراعية باسم سنابل الذي فسر لنا رئيس التعاونية أن عمله، يمنعه من التركيز مئة في المئة في التعاونية التي تنتج المونة عن يد نساء، حتى لو تشارك بعدد قليل منها في المعارض.[11] سبب عدم القدرة على الالتزام تتنوع وفق الـ11 تعاونية التي قابلناها، منها أن المردود المادي الذي تحصده التعاونية لا يكفي ليعيش الفرد، والانتشار محدود بالمواسم الزراعية أو مواسم المعارض، فيعمل الأعضاء بمهن أخرى، ما يعرقل الحلقة الاقتصادية. وهناك أيضًا مشكلة أخرى كتعاونية عكار لإنتاج الحليب، المتوقفة عن العمل ورئيسها محمد عبدالكريم محمد، الذي كان رئيس بلدية. هذه التعاونية كانت مؤلفة من 8 أشخاص، غير فاعلة، إذ إن المصنع مرتبط بالبلدية، وتلك مرتبطة بالتعاونية. هذه الحلقة الاقتصادية متوقفة، بسبب غياب الصيانة، وعدم القدرة على الإنتاج وتمويل الإصلاحات في المعمل، ما أفقد الثقة بها من المستثمرين أو من الدول المانحة[12]. المفارقة أن الهبة أتت قبل تأسيس التعاونية، وهذا ما أدى إلى فقدان عوامل بناء الحلقة الإنتاجية، وعدم استفادة أبناء الضيعة ذوي الطابع الزراعي، وغياب التنمية والانحدار بمستوى المعيشة.

ولأن إنشاء تعاونيات جديدة، أصبح مدروسًا، بالتالي القديمة، شاخت. فإما مات أعضاؤها الكثر وبقي القليل، وإما تقلص حجمها وقل إنتاجها مع الزمن وتحولت إلى العمل الاستشاري، كتعاونية الزيتون في النبطية التي رئيسها حسن سلامة، التي كانت تضم 22 عضوًا. البيع كان بالكلفة، بمبنى خاص. فتلاشى النشاط، وتقلص العدد إلى 8 مع الزمن. ضربت استمرارية التعاونية بسبب عدم التجدد في عدد الأعضاء وضعف رغبة الجيل الجديد في الزراعة.[13]

تعظيم الأثر إذًا مرتبط بحجم الانتشار والاستمرارية، والالتزام وبناء الشراكات. لهذا «ترتسم أيضًا ضرورة تفعيل التمويل الحكومي للمديرية، ما يسمح لها بمتابعة دورها القاضي بنشر قيم التعاون وثقافته، كما تنصّ المادّة 67 من القانون نفسه، والتي تقضي بأن تعمل إدارة التعاون في سياستها التطبيقية على تشجيع التعاونيات والاتّحادات على الاعتماد على النفس، فتسعى تدريجيًّا إلى تحويل إدارة الحركة التعاونية من إدارة حكومية إلى إدارة شعبية تشرف بنفسها على نفسها برعاية الدولة».[14]

فمن أكبر التعاونيات في لبنان وعمرها 20 عامًا تعاونية أطايب كفر ذبيان. تخبر رئيستها سميرة زغيب كفر ذبيان، بأنها مؤلفة من 13 سيدة منتسبة و38 شخصًا موظفين بالأرباح تدفع إليهم المصاريف وتدفع يوميات الموظفات. الاستمرارية بالعمل بنسبة إليها هو في غياب الديون، فكل ما يتم شراؤه يدفع ثمنه. يعود ذلك إلى أن البداية كانت قوية من ناحية التمويل، عبر سعر الأسهم وهذا ما جعل الانطلاقة قوية. لدى الجمعية رؤية في إدارة الأموال وسياسة توفيرية، بشكل يستحدث ما يوفر كتركيب الطاقة الشمسية، ما يخفض من سعر الكهرباء وصرف ما تم توفيره على مسائل أخرى كزيادة الإنتاج أو إدخال أصناف جديدة أو التوسع للعمل في الشتاء. التخطيط الإستراتيجي الدائم يحصل عبر المتابعة اليومية. والتوسع عبر شراكات أونلاين للتوزيع فتغطي بيروت. كما هو حال أيضًا تعاونية زوادة، مسجلة في وزارة الاقتصاد وهناك هوية، في بنت جبيل لديهم أدوات تصنع المونة، حصلوا عليها كمنح ويصنعون ويشترون ما هم في حاجة إليه وتلك تخضع لدراسة حاجة السوق.[15]

حسب خبرة تعاونية بنت جبيل، مجدل سلم، وهي تعاونية النحالين فيها 300 عضو من 30 ضيعة. العدد الكبير من جهة وكونها تعاونية يعظم أثرها فهي ليست شخصًا واحدًا، ما يخولها التنسيق مع البلديات وغرفة التجارة والصناعة في صيدا والمؤتمرات الخارجية، والاتحادات كاتحاد النحالين العرب الذي يتعذر على الأفراد الدخول فيها، التي تساعد على حل مشاكل النحالين، والمعارض العربية وفتح السوق العربية أمام المنتجات والتصدير الذي يحصل سنويًا[16].

كل التعاونيات التي قابلناها تجمع على أن عملية رفع مستوى الإنتاج لا يمكن أن يحصل من دون مساعدة الدول المانحة، فلا مصارف، ولا قروض، حتى أن بعض التعاونيات فقدت رصيدها في المصرف بسبب الأزمة المصرفية في لبنان، ولا توجد إمكانية لفتح حساب بالدولار جديد. إذ من دون الدول المانحة لا تجدد الأدوات، ولا تتوسع التعاونية، إلا إذا تدخلت جمعية كجمعية الشابات المسيحيات التي عادة أيضًا تقدم دعمًا في بعض الأعمال[17]. مع ذلك، الأثر ضعيف بالمقارنة مع العلامات التجارية والمعامل، فالقدرة على الإنتاج خفيفة ومتعلقة بالمواسم الزراعية.

هكذا الضعف في تصريف الإنتاج الزراعي، والمونة، محدود، ويستغله التاجر، خارج الإطار التعاوني التنظيمي لتكون بذلك وفق دراسة «منظمة العمل الدولية» 42.9% نسبة التعاونيات القادرة على تصريف إنتاجها خارج إطارها المكاني و7% تصدر[18].

343 تعاونية تم حلها أخيرًا من أصل 1240، بعد معركة لمديرية التعاونيات اللبنانية، مع الدولة اللبنانية،[19]. لم يبقَ الكثير من تلك المؤسسات الجماعية التي تُعنى بالاقتصاد التضامني، بعضها يعمل بنمط بطيء، وآخر شبه متوقف لولا الدول المانحة، وجزء يصارع القانون ليفتح أسواقًا جديدة له ليصرف إنتاجه أو يعزز الخدمات التي يقدمها، ليحقق الاستمرارية. "من حيث الإنتاج، أظهرت الدراسة أنّ الحجم الإجمالي السنوي للتعاونيات الغذائية تراوح بين 1 و7 أطنان على أساس موسمي لأكثر من نصف التعاونيات. ومع ذلك، لوحِظَ أنّ هذه الأرقام المنخفضة تمثّل حصرًا الكمّيات التي يحدّدها السوق والتي تُنتَج عند الطلب، وهي لا تمثّل القدرة الكاملة للتعاونيات، ممّا يبرز إمكانية التوسّع. إلّا أنّ 23% من التعاونيات التي استُجوِبَت في إطار الإعداد للدراسة أعلنت أنّها تُنتج أكثر من 7 أطنان، وبحدّ أقصى 15 طنًّا".[20]

احتكار القطاع الخاص للمواد الأولية والزراعية وسلبياته في نمو التعاونيات

تؤمّن التعاونيات أكثر من مليون وظيفة في فرنسا، وتسهم مبيعات التعاونيات بنحو 7.5% من الناتج المحلّي الإجمالي في إيطاليا[21]. لكن بسبب ضعف قدرة التعاونيات الاندماج في سلاسل قيم الزراعة والتصريف، حتى مع أموال الدول المانحة، يصبح من المثير للاهتمام البحث عن إستراتيجيات التجار لاحتكار المواد الأولية، وإضعاف العمل التعاوني خصوصًا عند الأزمات «لا شكّ في أنّ غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي قد دفع بالعديد من الجمعيات التعاونية التي تأسّست بعد الحرب إلى التوقُّف قسرًا عن العمل»[22].

يشرح رئيس الاتحاد العام للتعاونيات في لبنان ورئيس تعاونية دواجن زحلة رضا الميس[23]، التي تضم 75 عضوًا وهي من أكبر التعاونيات. إن عملية فرض الأسعار في السوق سره الالتزام والعدد الكبير من الأعضاء للسيطرة على العرض والطلب، وهكذا تستطيع التعاونية بعدد الأعضاء الكثر مفاوضة التجار ومحتكري المواد الأولية. في رأيه «منافسة السوق والتجار تفتت التعاونية، فلا يمكن فرض سعر بالسوق عبر التعاونية، لأن كمية البيض خفت. وغياب مركز لتجميع البيض أو الحليب أو أي مادة عثرة». هذه نقطة أولى لتفتيت التعاونية، بتخفيض الأعضاء، بالتالي يتحكم التجار في السوق والأسعار، والثغرة الثانية هي الأزمات بحد ذاتها إذ «تحاول تأمين التعاونية مواد بسعر الجملة، إلا أن تجار المواد الأولية يستفيدون من الأزمة الاقتصادية للدَّين، ما يرفع من أزمة التعاوني، ويرهن نفسه له. فيخرج من صف التعاونية، ويتحول التاجر كمستثمر للمزرعة حتى سداد الدَّين، ويدخل المزارع في حلقة ابتزاز». هكذا عدم الالتزام يضعف التعاونية ويتحول العمل التعاوني فريسة للتجار. حل جورج فارس، رئيس تعاونية القبيات الزراعية، المسألة، عندما أصبح من الصعب الوصول إلى مركز تجميع الخضار، بأن أعاد وضع خطة أخرى لإعادة تدوير الحلقة الاقتصادية، بتحويل استعمال مركز جمع الخضار أو سوق الخضار، وتقديم خدمات إضافية للمزارعين بأسعار جد مخفضة. هكذا لا يخسر المزارعون. إلا أن المشكلة تبقى في الحفاظ على الاستمرارية، وهذا رهن بالفائض، الذي تحرزه التعاونيات، غير القادرة على ذلك، لأنها تتحول مهمتها إلى تلبية حاجات وحل مشكلات بدلًا من التخطيط الإستراتيجي لمنافسة التجار وإثبات الوجود والتوسع والتصدير ورفع جودة المواد.

كيف استفادت إيطاليا من المنح والهبات والقروض لتعزيز التعاونيات الزراعية؟

في إيطاليا، كل تعاونية، لديها مراكز بيع تصل أعدادها إلى الآلاف، لكل تعاونية. في لبنان يوجد محل في كل منطقة أو على الأكثر 3، وبرنامج تلفزيوني واحد للمهندس الزراعي مارك بيروتي على قناة الـ«إم تي في» ومحل تجاري[24] يتم وضع فيه منتجات عدد من التعاونيات، أغلبها نسائية وهي الناجحة التي تخول المرأة المساهمة اقتصاديًا.[25]

ضعف التعاونيات في لبنان، جعل المساهمة في سوق المواد الغذائية ضئيلة، لتكون سلعة لذواقة الطعام، أو مونة تعتمد في الأزمات كالحروب. عكس إيطاليا، حيث مفهوم التعاوني بدأ منذ الحرب العالمية الثانية، ودخل في الدستور نفسه في المادة 45[26]، وهذا يعني نشر الثقافة.

وضعت إيطاليا نظامًا متكاملًا لرفع شأن الفكر التعاوني، ونموذج ذلك منطقة «إيميليا رومانيا» قرب بولونيا حيث يوجد 250 ألف منتسب تعاوني [27] شرع المجلس النيابي مؤسسات التمويل التضامني، وهي اليوم تقريبًا 5 مؤسسات تمويل، وفيها هيكلية واضحة، تهتم بسعر الأسهم، المشاركة في السوق، تمويل التعاونيات وتتغذى أيضًا من الضرائب وتسمح للشراكات بين القطاع الخاص والعام[28]. هذا الأمر الذي يتعذر في لبنان في معظم الحالات، فجذب ثقة القطاع الخاص صعبة خصوصًا بالقطاع التعاوني باعتبار أن صورته مشوهة بسبب المحاصصة والزبائنية[29]، كما مع انهيار النظام المصرفي، أصبح نظام التسليف الخاص بالتعاونيات اللبنانية وهي مؤسسة مستقلة ضعيفًا. وهذا النظام الإيطالي نفسه جعل من منطقة «إيميليا رومانيا» لا تعتمد فقط على الشراكات بين القطاع الخاص والعام، بل أيضًا بناء اقتصاد الشراكات والتشبيك[30]. إلا أن تلك المرحلة لا تنفصل عن بناء هيكلية داخلية تركز في المنفعة المتبادلة داخليًا للانتقال إلى مرحلة المساهمة الخارجية ونفع المواطن[31].

خاتمة وتوصيات

الأثر الإيجابي لتفعيل عمل التعاونيات، وإلغاء الوهمية، وتحسين صورتها، هو رفع التهميش عن المصالح الاقتصادية للافراد المنتمين إلى التعاونيات في المجتمعات المحلية. ورفع القدرة على التشبيك مع الشركات المحلية (قطاع خاص) وتفعيل التعاون مع البلديات للحد من حصة الشركات المعولمة في الاقتصاد الوطني ورفع حصة الناتج المحلي في الاقتصاد الكلي اللبناني.

- تشجيع على التنسيب، مع إمكانية فتح التعاونية بعدد صغير من الأعضاء، بدلًا من فتح شركات خاصة، تدفع ضرائب مرتفعة، لتعظيم أثرهم في السوق ورفع القدرة التفاوضية في وجه التجار.
- تعديل القانون الذي يحصر النشاط في منطقة، أكان الإنتاج أو التوزيع، لتعظيم المدخول عبر فتح أسواق جديدة وتحقيق اكتفاء من منتجات مناطقية.
- استجلاب هبات لمديرية التعاونيات نفسها لتطوير الكادر البشري، مكننته، ورفع جهوزريته على التدريب ونشر ثقافة التعاونية القائمة على المنفعة والخدمة.
- فك منع تأسيس تعاونيتين لنفس الغرض في نفس المنطقة، لتعزيز الديمقراطية الاقتصادية، ومنع سيطرة النخب السياسية والمزارعين على التعاونين[32] والتحفيز لتحسين الجودة.
- الإكمال في عملية إقفال التعاونيات الوهمية، للتحرر من المحاصصة والزبائنية وفتح التعاونيات بهدف الحصول على الهبات لا الإنتاج، لتعزيز معايير العمل الشفاف.
- تنظيم سعر الأسهم، وخلق مؤسسة تحدد سعر الأسهم، وفق الأثر الاقتصادي كنموذج إيطاليا للتشجيع على تنمية التعاونية.
- إعادة تفعيل الاتّحاد التعاوني للتسليف والاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية.[33]
- إشراك البلديات في العمل التعاوني أكثر عبر إدخال العمل التعاوني في برنامج البلديات التي تركز في الخدمات حسب طابع كل منطقة لضمان اللامركزية.
- إشراك التعاونيات في وضع سياسة الدولة للقطاع الزراعي لضمان مصالحهم.
- الحث على بناء شراكات، ورفع الجودة مع غرف التجارة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي.

هوامش

1 https://bit.ly/3ZyI9Wl الملف القطري – لبنان. ترسيع التحوّل المستدام والشامل لألنظمة الغذائية.

2 https://bit.ly/4gCeu4w كسر الحلقة: نحو رؤية جديدة للنظام الغذائي في لبنان.

3 https://bit.ly/3ZyI9Wl الملف القطري – لبنان.

4 المرجع نفسه.

5 المرجع نفسه.

6 قانون الجمعيات التعاونية رقم 17199.

7 https://bit.ly/3XVzqeD المديرية العامة للتعاونيات: اليأس وراءكم والعمل التعاوني أمامكم.

8 المرجع نفسه.

9 مقابلة مع رئيسة تعاونية حليب ولبن ولبنة هيام عيد.

10 قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟ ، منظّمة العمل الدولية. https://bit.ly/3zFczvo

11 مقابلة مع رئيس تعاونية نبحا سنابل بسام قمهز.

12 مقابلة مع رئيس التعاونية محمد عبدالكريم محمد.

13 مقابلة مع رئيس التعاونية حسن سلامة.

14 https://bit.ly/3TDwQIS الجمعيات التعاونية في لبنان: تطور أشكالها وقوانينها.

15 رئيسة تعاونية أطايب سميرة زغيب.

16 مقابلة مع رئيس التعاونية.

17 مقابلة مع رئيسة تعاونية دير قانون راس العين، تعاونية تضم 28 سيدة، الجمعية للتصنيع والإنتاج الزراعي في دير قانون وراس العين مواسم الضيعة الاسم التجاري.

18 قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟ منظّمة العمل الدولية. https://bit.ly/3zFczvo

19 https://bit.ly/4gAWHe1 لائحة بأسماء التعاونيات في لبنان المنحلة.

20 Jalkh, Rita. Dedeire, Marc. Requier-Desjardins, Melanie. 2021. "An Introduction to Food Cooperatives in the Bekaa Valley, Lebanon: Territorial Actors and Potential Levers to Local Development Through Culinary Heritage". HAL Id: hal-03137540

21 قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟ منظّمة العمل الدولية. https://bit.ly/3zFczvo

22 https://bit.ly/3TDwQIS

الاقتصاد التعاوني في مواجهة تحديات الإنتاج في لبنان.

23 مقابلة.

24 https://bit.ly/3XHSNaW

25 المديرية العامة للتعاونيات: اليأس وراءكم. https://bit.ly/3XVzqeD

26 constitution of Italy https://bit.ly/4gCfRQI

27 https://bit.ly/4gBc2eU Why is the co-operative movement so successful in Emilia Romagna?

28 Cooperative and solidarity funds in italia https://bit.ly/3XTzcpw

29 التعاونيات في لبنان https://bit.ly/3TDwQIS

30 https://bit.ly/3XyVHP8 why we need cooperatives to make the business world more people centered

31 Sustainable but not spontaneous: cooperative and the solidarity funds in Italy

32 https://bit.ly/3ZyI9Wl الملف القطري لبنان.

33 https://bit.ly/3zpyGWP الاقتصاد التعاوني في مواجهة تحديات نموذج الإنتاج في لبنان.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.